المحاضرة الحادية عشرة

العلاقة بين اللهجات العربية والقراءات القرآنية:

تُعدُّ القراءات القرآنية مصدرًا أصيلًا لدراسة اللهجات العربية القديمة؛ ولأنها المرآة الصادقة التي تعكس الواقع اللغوي الذي كان سائدًا في شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام، فهي أصل المصادر جميعًا في معرفة اللهجات العربية؛ لدقة المنهج الذي كانت تنقل به تلك القراءات[١]، وقبل الدخول إلى صلب الموضوع لابد من تعريف موجز بالقراءات وما يتعلق بها.

تمهيد: تعريف موجز بالقراءات:

أ- تعريف القراءات القرآنية:

هي علم بكيفية أداء كلمات القرآن الكريم واختلاف النطق بها معزوة إلى علماء القرآن ومجوِّديه ومقرئيه[٢].

ب- حديث الأحرف السبعة ومنطق التيسير:

ورد في عدَّة أحاديث عن النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) أنه قال: ((إنَّ هذا القرآن أُنزِلَ على سبعةِ أَحرُفٍ، فاقرؤوا ما تيسَّرَ منه))[٣].

---

(١) سواء أكانت هذه القراءات صحيحة أم شاذة، فهي كلها يمكن الاعتماد عليها في معرفة اللهجات العربية؛ لأنها تعد صورة لاختلاف اللهجات أو أنها تحمل في طياتها اللهجات كما ذهب إلى ذلك بعض الباحثين.

(٢) فالقراءات ما هي إلا الصور النطقية المتعددة لبعض ألفاظ القرآن وهي تتعلق باللفظ دون المعنى.

(٣) صحيح البخاري (٦/٢٢٨)، وصحيح مسلم (١/٥٦٠).

وقد اختلف العلماء في تحديد المراد بالأحرف السبعة إلى أقوال كثيرة منها: فمن العلماء من رأى أنها اللهجات التي نزل بها القرآن الكريم. ومنهم من يرى أنَّ المراد بالسبعة ليس حقيقة العدد بل المراد التعدد والكثرة[٤] من أجل التيسير والتسهيل والتوسعة.

فنزول القرآن على سبعة أحرف سببه التيسير على العرب والتدرج في توحيد لهجاتهم لاختلافها وتباينها وعدم مقدره بعضهم التحول عن لهجته ولاسيما اولئك الذين انعزلوا في مناطقهم وداخل قبائلهم فلم يتمكنوا من اللغة الأدبية الموحدة، وكما راعى الإسلام ما رسخ في حياتهم من عادات سيئة فتدرج في توحيدها، كذلك راعى اختلاف لهجاتهم فتدرج في توحيدها بأن أجاز لهم القراءة على الأحرف السبعة ولم يلزم العرب بتلك اللغة الأدبية – في أول الأمر – مراعاةً لواقعهم اللغوي؛ و لأنه جاء للعامة والخاصة بل للناس كافةً.

ت- القراءات السبع[٥]

إنَّ اختلاف الناس في القراءة بدأ بعهد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وبين صحابته وقد استمر هذا الاختلاف فيما بعد – ثم بدأت تظهر كتبٌ في القراءات لعدد من العلماء كمقاتل بن سليمان ت(١٥٠) وأبي عمرو بن العلاء (١٥٦)، وعلي بن حمزة الكسائي (١٨٩) وغيرهم ويبدو أنَّ عبارة القراءات السبع بدأت تظهر على رأس المئتين، لسبعة من القراء اشتهروا بالثقة والأمانة والضبط وملازمة القراءة وهم: نافع (١٦٩)، و ابن كثير (١٢٠)، وابو عمرو (١٥٤)، وعاصم (١٢٧)، وحمزة (١٥٦)، ويعقوب الحضرمي (٢٠٥)، وابن عامر (١١٨).

---

(٤) وهو أسلوب شائع في كلام العرب.

تنبيه: إنَّ حقيقة الاختلاف بين الأحرف السبعة هو اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد وتناقض. فهي حل لمشكلة اختلاف نطق قبائل العرب وقت نزول القرآن، فقد يسَّر الله عليهم الأحرف السبعة قراءة القرآن بوجوه من النطق لا يترتب عليها أي اختلاف في المعنى أو تغيير في نظم القرآن.

(٥) هذه القراءات السبع هي بعض الأحرف السبعة لا كلها كما هو مقرر عند العلماء.

والإمام أبو بكر بن مجاهد ت(٣٢٤) هو من سبَّعَ القراءات السبع[٦] وشذَّذَ ما عداها، مهتمًا بضبط الروايات، وتحرير أوجه الخلاف والتمييز بين الطرق ووضوح العبارة التلخيص غير أنه حذف اسم يعقوب وأثبت مكانه على بن حمزة الكسائي (١٨٩). وقد اشتهرت إلى جانب هذه القراءات السبع ثلاث أخرى تمت بها عشرًا: هي قراءة يعقوب كما تقدم، وخلف (٢٢٩) ، وأبي جعفر (١٣٠).

ولابدَّ من التنبيه على أنَّ نسبة قراءات القرآن إلى هؤلاء الائمة نسبة اعتناء وقراءة وإقراء لا نسبة اختراع وابتداع، فالقرآن كلام الله المُوحى به إلى رسول الله، والقرآن كانوا يروون قراءة النبي على وفق ما نقله الصحابة إلى من بعدهم من التابعين.

وأئمة القراءة غير محصورين في هؤلاء بل هم كثيرون، وقد كانت غاية ابن مجاهد من اختيار هؤلاء السبعة الحد من حركة اختيار القراءات التي شاعت زمانه[٧]، ووقع اختياره عليهم لما اتصفوا به من صفات ميزتهم من غيرهم، ولحرصه أيضًا في اختياره على استيعاب الأمصار الخمسة التي أرسلت إليها المصاحف في أيام عثمان (رضي الله عنه) فهم من البصرة والشام والمدينة والكوفة ومكة.

ولابدَّ من الإشارة إلى الوهم الذي وقع فيه بعض الناس عندما قالوا أنَّ القراءات السبع هي الأحرف السبع الواردة في حديث نزول القرآن على سبعة أحرف. والأمر بخلاف ذلك، فالأحرف السبعة لا علاقه لها بهؤلاء القراء السبعة فما ورد في الحديث عن الأحرف السبعة إنما يشير إلى الرخصة والسعة التي أذن بها رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في القرآن، أما القراءات السبع وكل

(٦) في كتابه المسمَّى (كتاب السبعة في القراءات) وهو مطبوع.

(٧) فقد ذكر بعض المؤلفين في كتابه –في هذه المدة– خمسة وعشرين قراءة، وذكر آخر عشرين قراءة...وهكذا.

ما عداها من قراءات فهي أثر من آثار تلك الرخصة، وما توافق عدد (السبعة) في الحديث الشريف وعدد القراء الذين اختار ابن مجاهد قراءاتهم إلا محض مصادفة.

فالخلاصة إنَّ القراءات السبع أُختيرت بحسب شروط معينة ، لا على أنَّ كلًا منهما حرف من الأحرف السبعة، ولا على أنها وحدها القراءات المتواترة، فالعشر متواترة أيضًا. وبذلك تكون القراءات السبع والعشر جزءًا من الأحرف السبعة، وليسن القراءات السبع هي الأحرف السبعة.

ث – أقسام القراءات:

قُسِّمَت القراءات من حيث القبول والرد على قسمين: مقبولة ومردودة فالقراءة المقبولة هي كل قراءة صح سندها، ووافقت رسم أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالًا، ووافقت العربية ولو بوجه. وهذا يعني أنَّ للقراءة المقبولة ثلاثة ضوابط:

١- ضابط السند أي أن تكون ثابتة مع صحة سندها عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم).

٢- ضابط الرسم أي موافقة رسم أحد المصاحف العثمانية، ولو احتمالًا.

٣- ضابط العربية أي موافقة العربية ولو بوجه، وسواء أكان هذا الوجه فصيحًا أم أفصح مجمعًا عليه أم مختلفًا فيه[٨].

والقراءة المردودة هي كل قراءة فقدت أحد الضوابط السابقة.

ج- أنواع القراءات:

(٨) يرى بعض الباحثين أنَّ الشرط المعتبر في القراءة القرآنية هو التواتر فحسب؛ لأنه لم تثبت قراءة بالتواتر، ثم خالفت مصحفًا ولا عربية. وإذا كان من الأنسب الاقتصار على شرط التواتر، أو أن يعد الشرطان الآخران شرطين بالتبعية لا بالأصالة.

١- القراءة المتواترة: هي التي نقلها جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهاه.

٢- القراءة المشهورة: هي التي صحَّ سندها، ولم تبلغ درجة التوتر، ووافقت العربية ورسم المصحف، واشتهرت عند القرَّاء فلم يعدُّوها من الغلط أو الشذوذ.

٣- القراءة الآحادية: هي التي صحَّ سندها وخالفت رسم المصحف أو العربية أو كليهما ولم تشتهر الاشتهار المذكور آنفا.

٤- القراءة الشاذة: هي القراءة التي لم يصح سندها، أو خالفت الرسم، أو لا وجه لها في العربية.

٥- القراءة المدرجة: المدرجة هي العبارة التي زيدت في القراءة على وجه التفسير.

٦- القراءة الموضوعة: هي القراءة المنسوبة إلى قائلها من غير أصل، أو المكذوبة المختلفة المصنوعة المنسوبة إلى قائلها افتراءً.

وهذا النوع لا يعد قراءة، وإنما عُدَّ كذلك نسبةً إلى راوية.

ج- أحكام القراءات

القراءات المتواترة والمشهورة قرآن باتفاق، يُقرَأُ بها في الصلاة و يُتعبَّدُ بها، ويتمثل فيها الإعجاز والتحدي ويُكفَّر جاحدها.

أما القراءات الآحادية التي وافقت العربية، وصحَّ سندها، وليس فيها علة أو شذوذ، وخالفت الرسم فهي مقبولة، ولكن لا يُقرأ بها؛ ولكونها آحادًا ولأنها مخالفة لما قد أُجمع عليه. وما لم يقطع

على صحته لا يجوز القراءة به و يكفر من جحده. أما القراءة الآحادية التي لا وجه لها في العربية، والقراءة الشاذة، والقراءة المدرجة، والقراءة الموضوعة فهي قراءات مردودة، والقراءة المردودة لا تعد قرآنًا، ولا يقرأ بها في الصلاة أو في غيرها تعبدًا على الرأي الصحيح، ويجوز قبولها على رأي جمهور العلماء في تفسير النصوص واستنباط الأحكام والعمل بمدلولها إذا كانت مقبولة من حيث السند، ولكن كان ردها من جهة المتن ويجوز قبولها أيضًا في القضايا اللغوية، فهي تعد أو تستعمل شواهد يصح استنباط القواعد اللغوية منها؛ لأنها أوثق من أبيات شعر مجهولة القائل.

خ – القراءات التي تصلح لدراسة اللهجات من خلالها:

ما من شك في أنَّ علماء القراءات بمنهجهم الدقيق في علمهم، وبالضوابط الثلاثة التي اصطلحوا عليها لقبول القراءات أو ردها وبتصنيفهم القراءات على وفق تلك الضوابط إلى هذه الأنواع التي ذكرناها قد قدموا للدراسة اللغوية خدمة جليلة، وقدموا لعلماء اللغة مادة طيبة، وقد تعوِّض بعضًا من تقصير اللغويين والنحاة الأقدمين في الاهتمام باللهجات ودرسها، وإذا كان من المسلم به أنَّ القراءة المتواترة والقراءة المشهورة تستوفيان الضوابط الثلاثة المشار إليها، التي تَسِمُ النص القرآني بالوثاقة التي لا نجدها في أي نص آخر فلا مراء في أنَّ هذين النوعين من القراءات عليهما المعوَّل في دراسة اللغة العربية ولهجاتها.

وإذا كان من المسلَّم به أيضًا أنَّ القراءة المدرجة والقراءة الموضوعة ليستا من القراءات حقيقةً، ولم تسمَّ كل منهما قراءة إلا نسبةً إلى راويها، فضلًا عن أنَّ الموضوعة هي إما منسوبة من غير أصل أو مكذوبة مختلفة، فلا مراء في أنَّ هذين النوعين اللذين يفتقدان عنصر الوثاقة ينبغي استبعادهما من حيز الدراسة اللغوية ، كما استبعدا من مجال علم القراءات.

وقد رأينا أنَّ من القراءة الآحادية ما صحَّ سنده، ووافق العربية، ولكنه خالف رسم المصحف. وإذا كان لعلماء القراءات حجتهم في عدم تجويز القراءة به برغم قبوله، فإنه في اعتقادي صالح؛ لأن ينظر فيه عند دراسة اللهجات.

ويشبه هذا النوع من القراءة الآحادية القراءة الشاذة التي صحَّ سندها ووافقت العربية ولكنها خالفت الرسم. ولا غرابة في ذلك، فقد نقل ابن الجزري في النشر عن ابن دقيق العيد أنَّ الشواذ نقلت نقل آحاد.

ويرى بعض الباحثين أنَّ القراءة الشاذة هي التي تفتقد موافقة المصاحف العثمانية. ومهما يكن من أمر هذا التداخل بين الآحاد والشواذ، وأمر اختلاف علماء القراءات أصلًا في تحديد الشواذ، فإننا نرى أنَّ تلك القراءات التي صحَّ سندها ووافقت العربية، سواء أسميت آحادًا أم شواذًا، صالحة لأن ينظر إليها في دراسة اللهجات، ما دامت قد استوفت ضابطين اثنين من الضوابط الثلاثة، أحدهما هو الأصل الذي لا غنى عنه وهو صحة السند.

ويميل بعض الباحثين إلى تطبيق هذا المعيار الذي أشار إليه ابن جني على كل قراءة صح سندها، ولكنها خالفت العربية، فصحة السند إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كافية في رأينا لتوثيق هذه القراءة، وجعلها مقبولة في مجال الدراسة اللغوية بعامة، ودراسة اللهجات بخاصة.

تنبيه: لابدَّ من الإشارة إلى أنَّ القراءات لا تمثل في بعض الأحيان لهجات قرائها أو قبائلهم أو بيئاتهم؛ لأنَّ هؤلاء القراء ليسوا إلا مجرد ناقلين للقراءات التي تلقوها ثم عرضوها على شيوخهم. وقد يكون لكل قارئ عدد من الشيوخ ينتمي كل منهم إلى قبيلة ثم أنَّ بعض هؤلاء القراء قد روي عنهم أكثر من قراءة، وربما اختلفت هذه القراءات في انتمائها إلى هذه اللهجة أو تلك. ولعل خير دليل على عدم تمثيل القراءات أحيانًا لهجات قرائها وبيئاتهم أنَّ ابن كثير قارئ مكة كان أكثر الهامزين برغم ما هو معروف من أنَّ البيئة المكية ومنها قريش تسهِّل الهمزة ولا تحققها.

تنبيه آخر: ذكر بعض العلماء أنَّ ماروته القراءات القرآنية من صفات اللهجات العربية القديمة ليس إلا المشهور منها، الكثير الشيوع الذي تأصل في النطق. فالقراءات المشهورة اليوم عن السبعة والثلاثة عشر بالنسبة إلى ما كان مشهورًا في الأمصار الأُول قل من كثر، ونزر من بحر.

١-القبائل التي وردت لهجاتها في القرآن الكريم.

هناك ثلاثة مذاهب بشأن اللهجة التي نزل بها القرآن الكريم، وهي على النحو الآتي:

١-مذهب يرى أنَّ القرآن نزل بلهجة قريش فحسب، فهؤلاء يرون أنه لم ينزل إلا بلهجة قريش.

٢- يرى هذا المذهب أنَّ لهجات بعض القبائل العربية قد شاركت قريشًا في نزول القرآن بها، لكن تعددت الآراء في أسماء هذه القبائل، فقيل نزل القرآن على سبع لهجات، وقيل على أربعين، وقيل على خمسين ...وهكذا، وقد ذكرت المصادر أسماء هذه القبائل وفصلتها[٩].

٣-يرى هذا المذهب أنَّ القرآن قد نزل بكل لهجات العرب. ولكلٍّ من هذه المذاهب حججه ومناقشاته، وليس هذا مكان ذكرها[١٠].

وقد مال عدد من الباحثين إلى أنَّ القرآن نزل بغير لهجة من لهجات العرب؛ لأنَّ اللهجة التي نزل بها القرآن إنما هي مزيج من اللهجات المختلفة، بدليل الألفاظ المختلفة التي تعود إلى مختلف القبائل. قال ابن عبد البر: (من قال نزل القرآن بلغة قريش معناه عندي الأغلب؛ لأنَّ غير لغة قريش موجودة فيه). وقال أبو شامة: (إنَّ القرآن العربي فيه من جميع لغات العرب؛ لأنه نزل عليهم كافة). ويرى بعض الباحثين أنَّ لهجات بعض هذه القبائل التي ذُكِرَت استعملتها قريش كاستعمال العرب لبعض الألفاظ غير العربية فنزل بها القرآن الكريم مع احتفاظها بأصولها القديمة.

---

(٩) يُنظَر: الإتقان للسيوطي (١/١٣٥).

(١٠) يُنظَر: تفصيل ذلك في كتاب لغة قريش لمختار سيدي (٣٥٧-٤٨٢).

٢-اللهجات العربية في القراءات القرآنية

تضمنت القراءات القرآنية الكثير من اللهجات العربية[١١] لا يسع المقام الإحاطة بها؛ لذا سأذكر أمثلة متنوعة مرتبة على النحو الآتي :

أولًا: المستوى الصوتي

١- تحقيق الهمزة وعدمه

لقد اهتم علماء القراءات اهتمامًا كبيرًا بالهمزة، فعقدوا لها فصولًا مطولة تحدَّثوا فيها عن أحكامها محققة أو مبدلة أو محذوفة، وفصلوا كذلك صور مجيء الهمزة سواء أكانت همزة مفردة أم همزتين مجموعتين في كلمة أو في كلمتين، وكذلك بينوا أحكامها عندما تكون ساكنة أو متحركة أو غير ذلك من مسائل تتصل بها مما ليس هذا مكان تفصيله[١٢]، لذا أكتفي بذكر أمثلة متنوعة توضح ذلك.

- الهمزة المفردة إما أن تكون ساكنة وإما أن تكون متحركة فإن كانت ساكنة فإنَّ ما قبلها إما أن يكون مضمومًا، نحو: يؤمنون أو مكسورًا، نحو: جئت، أو مفتوحًا، نحو: فأذنوا. وقد قرأ أصحاب القراءات العشر ذلك كله بتحقيق الهمزة إلا أبا جعفر، فقد قرأ بإبدال الهمزة حرف مد بحسب حركة ما قبله، واستثنى من ذلك كلمتين هما: (أنبئهم) ، و (نبِّئهم).
- قرأ نافع وغيره بتحقيق الهمزة الثانية في (أَأَعجمي) وقرأ حمزة وغيره بتحقيق الهمزتين.

---

(١١) يُنظَر: تفصيل ذلك في كتاب: اللهجات العربية في القراءات القرآنية للدكتور عبده الراجحي من ص٩٦ وما بعدها.

(١٢) المصدر نفسه.

تنبيه: المقصود من هذا المبحث ذكر أمثلة من القراءات تصوِّر القراءات اختلاف اللهجات من خلالها.

فهذا الاختلاف بين القراء عن تحقيق الهمزة وعدمه يُصوِّر اختلاف اللهجات العربية حول هذه المسألة.

٢- فتح أصوات الحلق[١٣] وإسكانها

فقد بينت القراءات القرآنية اختلاف اللهجات العربية في هذه الأصوات إسكانًا وتحريكًا.

فقد قرأ ابن كثير وغيره ((من المعَز)) بفتح العين وقرأ نافع وغيره بإسكانها .

وقرأ حمزة وغيره قوله تعالى ((ويأمرون الناس بالبَخَل)) بفتح الباء والخاء، وقرأ غيره بضم الباء وإسكان الفاء.

٣- الإسكان والتحريك

- القُدس، قرأها ابن كثير بإسكان الدال للتخفيف؛ كيلا تتوالى ضمتان، وقرأها غيره بالضم على الأصل.
- خطوات، قرأها نافع وغيره بإسكان الطاء، وغيره بالضم. والإسكان لهجة تميم وأسد، والتحريك لهجة أهل الحجاز.

٤- الاختلاف في أصوات اللين القصيرة

- حج البيت، قرأ حمزة وغيره بكسر الحاء، وقرأ غيره بفتحها.
- الوتر، قرأ حمزة وغيره بكسر الواو، وقرأ غيره بفتحها.
- كرهًا، قرأ ابن كثير وغيره بفتح الكاف، وقرأ غيره بضمها.
- رضوان، قرأ عاصم وغيره بفتح الراء، وقرأ غيره بكسرها.

---

(١٣) هي الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء

- نستعين، قرأ الأعمش وغيره بكسر النون[١٤]، وقرأ غيره بفتحها.

٥- الإظهار والإدغام

- يلهث ذلك، فقد أظهر نافع وغيره، وأدغم الثاء في الذال غيره.

٦- الفتح والامالة

- أمالَ حمزة والكسائي وخلف كل ألف منقلبة عن ياء حيث وقعت في القرآن الكريم سواء أكانت في اسم نحو: الهدى ، والهوى ، والأعلى ، وموسى ، وعيسى ، ويحيى ، أم كانت في فعل نحو: أتى ، وأبى ، وسعى ، و يخشى ، واستغلى.

ثانيًا: المستوى الصرفي

(رؤوف) على وزن (فَعُول) ، هكذا قرأها ابن كثير وغيره في كل القرآن، وهي لهجة أهل الحجاز، وقرأها غيره (رَؤُف) على وزن (فَعُل) بفتح الفاء وضم العين وكلتا الصيغتين من صيغ المبالغة.

٢- (عُجَاب) قرأها الجمهور بتخفيف الجيم (عجاب) على وزن (فُعَال) بضم الفاء وفتح العين، وقرأها علي وغيره (عُجَّاب) بتشديد الجيم على وزن (فُعَّال) بضم الفاء وتشديد العين، وهذه لهجة إحدى القبائل اليمانية وهي أزد شنوءة، وهي لهجة لبني أسد أيضًا.

٣- (يُلحدون) قرأها ابن كثير وغيره بضم الياء، وقرأها غيره (يَلحَدون) بفتح الياء والحاء. وهذا راجع إلى اختلاف اللهجات في (فَعَلَ) و (أَفْعَلَ) فالأولى لأهل الحجاز، والثانية لتميم وغيرهم، والمعنى في الوزنين واحد، فهما متحدان في المعنى.

---

(١٤) وكسر أحرف المضارعة (أ، ن، ت، ي) تسمى التلتلة وهي لهجة لبعض القبائل العربية.

ثالثًا: المستوى النحوي

١- ضمير الفصل

ضمير الفصل في اللغة العربية يأتي للتأكيد ولا يكون له محل من الإعراب، ولكن هناك لهجات تجعل له محلًا من الإعراب، وقد وردت بهذه اللهجات قراءات منها:

- قرأ الجمهور ((ولكن كانوا هم الظالمين)) بالنصب، وقرأ عبدالله وغيره (الظالمون) بالرفع.
- قرأ الجمهور ((إن كان هذا هو الحقَّ من عندك))[١٥] بنصب الحق ، وقرأ الاعمش وغيره (الحقُّ) بالرفع.

ونقل أبو حيَّان عن أبي عمرو الجرمي أنَّ لهجة تميم ((جعل ما هو فصل عند غيرهم مبتدأ ويرفعون ما بعده على الخبر)).

فإهمال ضمير الفصل شائعًا عند غير بني تميم، أما تميم فهم على إعماله.

٢- الممنوع من الصرف

ذكرت المصادر أنَّ صرف الممنوع كان لهجة من اللهجات وقد وردت هذه الظاهرة في بعض القراءات:

- قوله تعالى ((سلاسلَ وأغلالًا وسعيرًا)) قرأ ابن كثير وغيره (سلاسلَ) ممنوع الصرف، وقرأ نافع وغيره (سلاسلًا) منونة.
- قوله تعالى ((كانت قوارير)) قرأ أبو جعفر وغيره بالتنوين، وقرأ غيره بلا تنوين.

---

(١٥) قرأ الجمهور بالنصب على جعل (الحق) خبرًا لـ(كانَ) ، و (هو) فصلًا لا محل له من الإعراب. وأما على قراءة الرفع فيكون (هو) مبتدأ، و (الحقُّ) خبره، والجملة في محل رفع خبر لـ(كان).

- قوله تعالى : ((ولا يغوثًا ولا يعوقًا)) قرأها الأعمش بالصرف، وقرأها غيره بلا تنوين.

وقد نُسِبَ صرف ما لا ينصرف مطلقًا إلى لهجة بني أسد.

رابعًا: المستوى الدلالي

١- قرأ الجمهور: ((فولِّ وجهك شطر المسجد الحرام)) وقرأ ابن أبي عبلة: ((فَوَلِّ وجهك تلقاء المسجد الحرام)).

فكلمه (تلقاء) معناها النحو في لهجة كنانة كما ذكر أبو عبيد فاللفظتان (شطر، وتلقاء) مترادفتان تؤديان معنى واحدًا وهو النحو والقصد.

٢- قرأ الجمهور: ((حتى إذا ساوى بين الصدفين قال انفخوا)) وفي مصحف ابن مسعود: ((حتى إذا ساوى بين الجبلين...))

ذكر أبو عبيد أنَّ (الصدفين) تدل على الجبلين في لهجة بني تميم، فالاستعمال القرآني للفظة الصدفين مأخوذ من لهجة بني تميم.

٣-قرأ الجمهور: ((إني أراني أعصرُ خمرًا)) ، وقرأ ابن مسعود: ((... أعصرُ عنبًا)) ذكر أبو عبيد أنَّ لفظة الخمر هي العشب في لهجة عُمَان. ورجَّح بعض الباحثين أنَّ استعمال ((الخمر)) بمعنى العشب أو بالعكس ليس إلا نوعًا من الاستعمال المجازي وهو تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه.

٣-أهم الخصائص الصوتية في القراءات القرآنية

تشتمل القراءات على خصائص وصفات وظواهر صوتية كثيرة، يتصل أهمها: بتحقيق الهمز وعدمه، وفتح أصوات الحلق وإسكانها، والاختلاف في الإسكان والتحريك، والاختلاف في أصوات اللين القصيرة، وأصوات الضمير، والإظهار والإدغام، والفتح والإمالة. وقد تقدمت أمثلة لها فلا داعي للإعادة.